جمعية المهندسين البحرينية تقيم غبقتها الرمضانية

نظّمت جمعية المهندسين البحرينية غبقتها الرمضانية السنوية في أجواء رمضانية مميزة، بحضور عدد من أعضاء الجمعية، ورؤساء الجامعات ورؤساء واعضاء الجمعيات المهنية وممثلي الشركات والمؤسسات الداعمة، ونخبة من المهندسين والمهتمين بالشأن الهندسي.

وفي كلمتها خلال الحفل، رحّبت رئيس جمعية المهندسين البحرينية، د. رائدة العلوي، بالحضور، مؤكدةً أن هذه المناسبة السنوية تمثل فرصة لتعزيز أواصر التواصل بين أعضاء الجمعية وشركائها، وترسيخ روح الانتماء والتعاون في إطار مهني يعكس قيم العمل المشترك وخدمة المجتمع.

وأوضحت د. العلوي أن الجمعية حرصت على تنظيم هذه الغبقة في أجواء ودّية، من خلال برنامج خفيف ومتنوع يهدف إلى إتاحة الفرصة للحضور للتعارف وتبادل الأحاديث في أجواء رمضانية تعكس روح الشهر الفضيل.

كما أعربت عن خالص الشكر والتقدير للشركات والمؤسسات الداعمة، مشيدةً بدورهم في دعم أنشطة الجمعية وتعزيز رسالتها المهنية والمجتمعية، وتوجّهت كذلك بالشكر إلى فريق العمل المنظّم للفعالية، مثمّنةً جهودهم وتفانيهم في إخراج الأمسية بهذا الشكل المميز.

وتضمنت الغبقة الرمضانية لجمعية المهندسين البحرينية برنامجًا ترفيهيًا، شمل عدداً من المسابقات والفقرات المتنوعة، التي أضفت طابعًا تفاعليًا ممتعًا وشيقًا نال إعجاب الحضور، وشهدت الأمسية حضوراً مميزاً وتفاعلاً إيجابياً من المشاركين، في تأكيد للدور الذي تضطلع به جمعية المهندسين البحرينية في تعزيز الروابط المهنية والاجتماعية بين أعضائها، والمساهمة في دعم مسيرة التنمية في مملكة البحرين.

رئيس الأوقاف السنية يطلق منصات تبرع إلكترونية لدعم صيانة المساجد التي لا وقف لها

ضمن جهود تعزيز العمل الوقفي وتطوير آلياته من خلال مشروع «مفحص قطاة»، وفي خطوة نوعية تسهم في استدامة بيوت الله وخدمة روادها في مختلف مناطق مملكة البحرين، دشّن الشيخ راشد بن محمد بن فطيس الهاجري رئيس مجلس الأوقاف السنية منصات التبرع الإلكترونية المخصصة لدعم صيانة المساجد التي لا يوجد لها وقف.

وأكد خلال حفل التدشين أن إطلاق هذه المنصات يأتي في إطار الحرص على توظيف التقنيات الحديثة لتسهيل عملية التبرع وتمكين أفراد المجتمع من الإسهام المباشر في صيانة المساجد التي لا أوقاف ثابتة لها لتغطي احتياجاتها التشغيلية والفنية.

وأوضح أن المرحلة الأولى من المشروع شهدت تركيب 25 جهاز تبرع إلكترونيا في عدد من الجوامع بمختلف محافظات المملكة، بما يتيح للمصلين والمحسنين التبرع بسهولة ويسر عبر وسائل دفع متعددة وآمنة، على أن يتم توجيه ريع هذه الأجهزة بالكامل لأعمال الصيانة الدورية والطارئة للمساجد المشمولة بالمبادرة.

وبيّن أن هناك خطة مرحلية لزيادة عدد الأجهزة خلال الفترات القادمة، بما يضمن توسيع نطاق الاستفادة من المشروع ليشمل أكبر عدد ممكن من الجوامع، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستشهد تقييماً دورياً للأداء وقياس الأثر، تمهيداً للتوسع المدروس وفق الاحتياجات الفعلية.

وأشار إلى أن هذا المشروع يعكس توجهات تطوير العمل الوقفي ورفع كفاءته، من خلال تنويع مصادر الدعم وتعزيز الشفافية في توجيه التبرعات، بما يسهم في الحفاظ على بيوت الله ويحقق مقاصد الوقف في خدمة المجتمع.

لجنة الخدمات بـ«الشورى» تجيز اقتراح تنظيم السياحة الصحية

إطار تشريعي متكامل لتعزيز التنافسية وحماية متلقي الخدمة ودعم الاقتصاد الوطني

كتبت: أمل الحامد

أجازت لجنة الخدمات بمجلس الشورى نظر الاقتراح بقانون بشأن تنظيم السياحة الصحية «بصيغته المعدلة»، والمقدم من د. جميلة السلمان، ود. جهاد الفاضل، ودلال الزايد، ود. ابتسام الدلال، وعلي العرادي، والذي يهدف إلى وضع إطار تشريعي متكامل لتنظيم السياحة الصحية في مملكة البحرين، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي لتقديم الخدمات الصحية، ويحمي حقوق متلقي الخدمة، ويضمن جودة الخدمات المقدمة، ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، انسجامًا مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030 واستراتيجية قطاع السياحة.

أوضحت وزارة السياحة أن فكرة تشجيع السياحة الصحية وتنظيمها بقانون فكرة جديرة بالإشادة، لا سيما أن الاقتراح يتضمن تشكيل لجنة تضم الجهات الحكومية المعنية بالموضوع. وأشارت إلى أهمية تعريف السياحة الصحية بصورة تعكس استراتيجية المملكة في الترويج السياحي وفق رؤيتها الوطنية، وبما يبرز تقديم خدمات متكاملة لمتلقي الخدمة.

كما أكدت ضرورة توضيح مسألة الإقامة قصيرة المدى وخياراتها، سواء داخل المؤسسة الصحية طوال مدة العلاج أو في منشآت سياحية مثل الفنادق أو الشقق الفندقية أو الشقق السياحية المفروشة، على أن يتم التنسيق بينها وبين المؤسسة الصحية، مشددة على أهمية حسم هذا الأمر لتحديد دور هيئة البحرين للسياحة والمعارض بشكل دقيق.

ولفتت الوزارة إلى أهمية بيان محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو على الأقل ملامحها العامة، إضافة إلى ضرورة استطلاع رأي وزارة الداخلية بشأن استحداث تأشيرة سياحية صحية، ومدى الحاجة إلى النص عليها في قانون أو الاكتفاء بقرار تنظيمي يحقق المرونة المطلوبة. وأكدت أن هذه المرئيات أولية، على أن ترد المرئيات النهائية في مذكرة رأي الحكومة.

من جانبها، ثمنت وزارة الصحة الأهداف المرجوة من الاقتراح، وقدّرت دور أعضاء السلطة التشريعية في تطوير المنظومة الصحية، مع تأكيد أهمية انتظار رأي الحكومة الذي سيُعد بناءً على التشاور مع الجهات المختصة، بما يضمن بلورة رؤية شاملة ومتوازنة تخدم الصالح العام.

أما وزارة الخارجية، فرأت أن بنود الاقتراح تندرج ضمن اختصاص وزارتي الصحة والسياحة، مؤكدة استعدادها لدعم جهود الترويج للمشاريع والبرامج الصحية عبر البعثات الدبلوماسية، بما يعزز مكانة المملكة إقليميًا ودوليًا.

وأكدت لجنة الخدمات في تقريرها المعروض على مجلس الشورى أن الاقتراح يستند إلى واقع عملي متنام، ويتسق مع التوجهات والسيّاسات العامة للدولة، ويندرج ضمن نطاق التنظيم التشريعي الجائز دون مخالفة دستورية.

وبيّنت أن الاقتراح يتناغم مع برنامج عمل الحكومة، وما تضمنه من تطوير للمنظومة التشريعية بما يواكب التنمية الشاملة، ويحفز الاستثمار في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع السياحة، عبر مبادرات واستراتيجيات تقوم على التنظيم الرشيد والاستدامة والحوكمة.

كما أشارت إلى ارتباطه الوثيق باستراتيجية قطاع السياحة للأعوام 2022–2026، التي جعلت السياحة العلاجية إحدى ركائزها، معتبرة أن استحداث تنظيم تشريعي خاص بهذا القطاع يمثل دعامة لتلك الاستراتيجية وامتدادًا عمليًا لها ضمن إطار واضح ومنضبط.

ولفتت اللجنة إلى أن السياحة الصحية أصبحت واقعًا قائمًا في المملكة، في ظل ما تتمتع به مؤسساتها الصحية من إمكانات وكفاءات، وما تبنته الجهات المعنية من مبادرات داعمة. ونظرًا الى تداخل هذا النشاط بين قطاعات الصحة والسياحة والاستثمار وإجراءات التأشيرات والرقابة، رأت اللجنة ملاءمة إفراده بتنظيم تشريعي متخصص يضمن حسن التنسيق ووضوح المسؤوليات.

وأكدت أن خصوصية السياحة الصحية تفرض قدرًا عاليًا من الوضوح والثقة في العلاقة بين متلقي الخدمة والمؤسسة الصحية، إذ يحتاج طالب العلاج من خارج المملكة إلى معلومات دقيقة ومسبقة حول طبيعة العلاج وتكلفته ومخاطرة المحتملة قبل اتخاذ قرار السفر. ومن ثم، فإن تنظيم هذه العلاقة تشريعيًا يعزز الشفافية ويُلزم المؤسسات الصحية بالإفصاح عن الخدمات والتكاليف وتقديم فواتير مفصلة والالتزام بالأسعار المعلنة، مع تقرير جزاءات إدارية عند المخالفة، بما يرسخ صورة ذهنية راقية عن مستوى التنظيم في المملكة.

وأوضحت اللجنة أن تعدد الجهات المعنية بالسياحة الصحية يقتضي وجود آلية واضحة لتكامل الأدوار، مشيرة إلى أن النص على إنشاء لجنة وطنية للسياحة الصحية تضم ممثلين عن الجهات ذات الصلة، من شأنه أن يوفر منصة مؤسسية للتنسيق والتخطيط والمتابعة، ويعزز فعالية العمل المشترك وفق نهج تشريعي مستقر في الموضوعات متعددة الاختصاصات.

وأكدت أن وجود قانون ينظم السياحة الصحية يدعم القدرة التنافسية للمملكة، ويُظهر جاهزيتها المؤسسية لاستقبال متلقي الخدمة ضمن إطار واضح من الإجراءات والضوابط، ما يعزز حضورها إقليميًا في هذا المجال.

كما يسهم الاقتراح في توجيه الاستثمار الصحي نحو التخصصات الداعمة للسياحة الصحية، إذ يوفّر إطارًا واضحًا للمستثمرين حول طبيعة النشاط ومتطلباته واتجاهاته، ويشجع القطاع الخاص على الاستثمار في التخصصات النادرة والخدمات المساندة والتقنيات الطبية المتقدمة، بما يعزز تكامل المنظومة الصحية ويرفع جاهزيتها.

وأشارت اللجنة إلى أن الاقتراح جاء منسجمًا مع النهج التشريعي القائم على وضع الإطار العام والمبادئ الحاكمة في القانون، مع إتاحة التفاصيل التنفيذية عبر اللوائح والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة، بما يضمن المرونة ومواكبة التطورات. وقد أسند الاقتراح إلى رئيس المجلس الأعلى للصحة صلاحية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، تحقيقًا لحسن التطبيق وضمانًا للفعالية التنظيمية.

تطوير 37 خدمة في 11 جهة حكومية خلال الفترة من 15 يناير إلى 26 فبراير

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير الخدمات وإعادة هندستها، تم تطوير 37 خدمة في 11 جهة حكومية خلال الفترة بين 15 يناير و26 فبراير 2026، وذلك ضمن خطط مواصلة رفع مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وشملت أبرز الخدمات المطوّرة تطوير وتقليص مدة مراجعة طلبات تمديد مهلة البناء والتشغيل للقسيمة الصناعية، وتقديم خدمة إيداع المستحقات المعتمدة للقاصرين بشكل تلقائي عبر التحويل من نظام فواتير، إلى جانب اعتماد مواد إنارات الطيران التحذيرية، وتطوير عملية التدقيق وتقليص مدة إنجاز طلبات إصدار ترخيص الطبيب الزائر، والتحول الرقمي لخدمة إصدار تصاريح الاستيراد الزراعي وربط التصريح بنظام التراخيص التجارية «سجلات».

وأسهم تطوير هذه الخدمات في تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25%كحد أدنى، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، إلى جانب تحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، وتقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى، وتقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%.

علاوة على ذلك، تم تقليل عدد الصفحات للوصول للخدمة بنسبة50%، والتحول الإلكتروني للخدمات بنسبة100%، فضلًا عن تقليل الموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25% و تو حيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات، بما يواكب تطلعات أفراد المجتمع.

مجموعة ترافكو ش.م.ب
Trafco Group B.S.C.

توصية بإعلان الأرباح

قرر مجلس إدارة الشركة مجموعة ترافكو ش. م. ب. في إجتماعه الذي عقد في 26 فبراير 2026، التوصية بتوزيع الأرباح للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2025 على المساهمين المسجل أسمائهم في سجل الشركة في تاريخ الإستحقاق. تخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي الشركة خلال إجتماع الجمعية العامة القادم والجهات الرقابية المختصة، وفيما يلي التوزيع المقترح:

أ) أرباح نقدية: 15% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 0.015 (د.ب) للسهم الواحد ما مجموعه 1,112,844 دينار بحريني (بإستثناء أسهم الخزينة).

فيما يلي التواريخ الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار:

الحدث	التاريخ
تاريخ اجتماع الجمعية العامة (تاريخ موافقة المساهمين)	29 مارس 2026
آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح (آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق)	30 مارس 2026
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق (أول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح)	31 مارس 2026
يوم الاستحقاق (المساهمون المقيد أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح)	1 أبريل 2026
يوم الدفع (اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين)	15 أبريل 2026

والله ولي التوفيق،،،

إبراهيم محمد علي زينل
رئيس مجلس الإدارة
26 فبراير 2026

«الإصلاح والتأهيل» تكرم نزيلات شاركن في دورة عن مهارات إدارة الحياة

كرم مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل عددا من النزيلات اللاتي شاركن في دورة «مهارات إدارة الحياة»، التي تم تنظيمها بالتعاون مع المستشفيات الحكومية، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية. وبهذه المناسبة، أكد مدير عام الإصلاح والتأهيل أهمية دور البرامج التأهيلية في تنمية المهارات الحياتية للنزيلات وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، بما يسهم في إعدادهن للاندماج الإيجابي في المجتمع، مشيدًا بالتعاون البنّاء مع المستشفيات الحكومية في تنفيذ مثل هذه المبادرات البناءة ودعم برامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسات الإصلاحية. تناولت الدورة عددًا من الموضوعات، من بينها تقدير الذات، وحل المشكلات، والتفكير الإيجابي، وإدارة الانفعالات، ووضع الأهداف والتخطيط لها، والوقاية من الانتكاسة في إدمان المخدرات، إلى جانب مهارات بناء العلاقات الصحية، والتواصل الفعّال، وغيرها من المحاور الهادفة.